مقدمة:

نصت المادة (٢٠) من الدستور المصري ٢٠١٤.. على أن "تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة وفقا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل".

وان التعليم الفني هو النظام المسئول عن تخريج الفني القادر على تحمل أعباء التقدم الاقتصادي، ويمكن القول أن التعليم العام بصفة عامه والتعليم الفني بصفة خاصه هي ضمانات أساسيه للأمن القومي فقد انتهى عصر المواجهات الجسمانية وأصبح الآن عصر التكنولوجيات والمواجهات العقلية، وتطورت التكنولوجيات من الآليات الميكانيكية البدائية الى تكنولوجيا مجمعه للجوانب العلمية المتنوعة، ولذلك كان لزاما العمل الدائم على النهوض بالتعليم الفني ليواجه تحدياته مع ضرورة إكسابه مرونة عالية تحقق للخريج التكيف السريع للمتغيرات المتلاحقة في سوق العمل في مصر خصوصا في ظل الظروف المتناهية التشابك في الاقتصاد المصري.

الوضع الحالي للتعليم الفني:

١. حدد قانون التعليم رقم ١٣٩ خريج التعليم الي بمسميات فنى (خريج ثلاث سنوات بعد الإعدادية) وفنى أول (خريج خمس سنوات بعد الإعدادية) ولكن لا يوجد تعريف محدد لهذه المسميات وما علاقاتها بمستويات المهارة المرتبطة بالحرف، وبذلك يكون الخريج غير مرتبط بالمسميات الدولية فالمسميات الدولية تصنف عمالتها حسب مقياس موضوع هو مستويات المهارة والتي أصبحت تغطى جميع الحرف والمهن، ولما كانت مستويات المهارة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحرف ومهارة أدائها فإن هدف التعليم الفني في مصر لا يخدم مستوى محدد لأداء حرفة معينة. الأمر الذي يعنى أن خريج المدارس الفنية بوضعها الحالي غير مهيأ لأداء حرفة معينة بالمهارة المطلوبة فور تخرجه.

٢. سمح القانون لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني تخريج خريج أعلى من الثانوية وبذلك تواجد ازدواج بين وزارتين كلاهما مسئول على خريج فوق التعليم الثانوي (نظام الخمس سنوات في التربية والتعليم والمعاهد المتوسطة في التعليم العالي) وفي أغلب الأحيان يكون الهدف من الالتحاق بنظام السنوات الخمس هو الالتفاف لدخول الجامعة.

٣. الغالبية العظمى من دول العالم حددت هدفا مزدوجا لها فإما تخريج فنييها بالمعلومات العامة من خلال مدارس التعليم الفني Technical Education Schools أو تخريج نوعية أخرى مرتبطة مباشرة بالعمل من خلال الجرعة التطبيقية الزائدة الموجهة لمستوى محدد لحرفة معينة وذلك من خلال مدارس التدريب المهني Vocational Schools وبذلك تكون هذه الدول قد حققت فائدة مزدوجة بتخريج العمالة المطلوبة لحرف ذات احتياج فورى لها في سوق العمل وتخريج العمالة ذات المعلومات العامة في المجالات الفنية تمهيدا لتدريبها مستقبلا في مراكز التدريب المهني على الحرف المطلوبة بالفعل في سوق العمل.

السياسة المسببة للوضع الحالي:

حتى يمكن معرفة أسباب تدهور التعليم الفني فيلزم النظر الى الاستراتيجية والسياسة الحالية ولكن أتضح أن الواقع الحالي هو نتيجة طبيعية لأنه لا يوجد استراتيجية للتعليم الفني وأن الاستراتيجيات تتغير مع كل وزير ومع كل مسئول عن التعليم الفني وهذه مسألة غاية في الخطورة حيث أن ذلك يعنى تغيير السياسات والاستراتيجية كل سنتين أو ثلاث على الأكثر ... وعلى سبيل المثال:

- وضعت استراتيجيات في نهاية الثمانيات في وجود أ.د. احمد فتحي سرور وزيرا للتعليم.
- وضعت استراتيجيات في نهاية التسعينيات في وجود أ.د. حسين كامل وزيرا للتربية والتعليم.

- وضعت استراتيجيات في بداية الألفية بمعرفة أ.د. حسن الببلاوي وبإشراف أ.د. حسين كامل.
- وضعت خطه إستراتيجيه من قطاع التعليم الفني عام ٢٠٠٥/٢٠١٠.
- وضعت خطه إستراتيجيه للتعليم في مصر ٢٠٠٧/٢٠١٠.
- وضعت إستراتيجية تطوير التعليم الفني والتدريب المهني ٢٠٠٩.
- وضعت إستراتيجية تطوير التعليم الفني قبل الجامعي ٢٠١١/٢٠١٤.
- وضعت إستراتيجية تطوير التعليم الفني " تعليم مرغوب.. خريج مطلوب" ٢٠١٢/٢٠١٧
- وضعت إستراتيجية تطوير التعليم الفني تحت شعار تقديم تعليم جيد ٢٠١٤/٢٠٣٠.

للأسف لم تحقق هذه الإستراتيجيات أي شيء ولم يرى تنفيذها النور – حيث أنه لم تتح لأي منهم الفرصة للتنفيذ ونتج عن ذلك: –

١. تغير أعداد القبول بدون سياسة موضوعه فقد كان توزيع طلاب الإعدادية على شقي التعليم العام والفني بدون قيود ثم تغيرت لـ ٧٠% تعليم عام، ٣٠% تعليم فني فأصبحت ٥٠% لكل منهما ثم أصبحت ٣٠% تعليم عام، ٧٠% تعليم فني ثم عادت لتكون ٥٠% لكل منهما – ولا يوجد مبررات فنيه أو دراسات لمتطلبات سوق العمل ولا دراسة لنوع وجودة الخريج حيث أن ذلك كان على مدى ٢٠ سنه فقط.

٢. تغيير الإدارات الناجحة لأخرى أو إضافة قطاعات أخرى بنفس المعنى فالتلمذة الصناعية تواجدت في مصر في الخمسينات، وكانت تحقق نجاحا في إخراج العامل الماهر وتطورت بتغيير سنوات التدريب حتى عام ١٩٨٠ – أنشأ له معهدا خاصا لتدريب المدربين (معهد تدريب الكوادر حاليا)، ولكن تذبذب المستوى نتيجة زيادة الأعداد بدون دراسة، وبدلا من معالجة القصور الناتج عن زيادة الأعداد استحدث نظام جديد سمى بالتعليم المزدوج ولم تستثمر أيضا.

٣. تعددت الهيئات واللجان والمجالس المرتبطة بالتعليم الفني وتداخلت تخصصاتها فمن المجلس الأعلى للتعليم ومشروع إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني واللجنة العليا للتعليم والتدريب المزدوج والمجلس الأعلى للتعليم الفني والتدريب المهني وخلافهم ومنها ما لم ينعقد نهائيا.

٤. صدرت قرارات إنشاء كليات التعليم الصناعي لحل مشكلة تباين مدرسي التعليم الصناعي وبدأت بكليتين ثم تجمد المشروع رغم نجاحه، ثم أعيد للتنفيذ وأصبحت اربع كليات ولكن تباطأ التنفيذ مرة أخرى على الرغم من اهمية المشروع في تأهيل مدرسي التدريبات العملية، الا ان المشروع بوضعه الحالي انحرف عن مساره فاصبح يشكل عبء على منظومة التعليم الفني.

الوضع الحالي لطالب التعليم الفني:

طالب التعليم الثانوي الفني ينتمي في غالب الأحوال إلى شريحة اجتماعية تتراوح بين الشريحة العليا من الطبقة الفقيرة وبين الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، الكثيرون من وجهاء الطبقة الوسطى والطبقة العليا، ومن المسئولين في التعليم وغير التعليم، يمتدحون ويتمنون التعليم الفني ويشجعون الالتحاق به ... ولكن لغير أبنائهم، بل لأبناء الآخرين ... وذلك على الرغم من أنه في بعض الحالات – خاصته بعد ظاهرة ارتفاع المجاميع في الثانوية العامة – تبين أن فرص التحاق خريجي التعليم الفني – نظام الخمس سنوات – أفضل من خريجي الثانوية العام في الالتحاق بالتعليم الجامعي، كما وأن بعض خريجي التعليم الفني شقوا طريقهم بنجاح سواء في قطاع الأعمال أو قطاع الوظائف الحكومية الرفيعة.

فرص نجاح طالب التعليم الفني في سنوات النقل وفي الدبلوم أعلى من فرص نجاح طالب الثانوي العام، وذلك أن نسب النجاح تصل في كثير من الأحيان لأكثر من ٨٥% – وذلك على الرغم من أن تعاطى طالب التعليم الفني للدروس الخصوصية اقل مقارنة بطالب الثانوي العام الذي يتعاطى اغلبيته الدروس الخصوصية – إن لم يكن كل.

– طالب التعليم الفني يعتقد أنه يسير في نفق معتم – إن لم يكن مظلماً – لا يرى في نهايته ضوءا ما، وذلك على خلاف طالب الثانوي العام الذي يرى أنه يسير في نفق يتوقع أو يأمل أن يكون في نهايته ضوء.. هو ضوء الالتحاق بتعليم جامعي / عال – وعلى الرغم من ذلك فإنه إذا سارت السياسة التعليمية على درب أن الثانوية العامة مرحلة منتهية مع تطبيق أساليب وفرص القبول بالتعليم الجامعي، فإن خريج التعليم الفني سيكون أفضل حالاً، بالنظر إلى أنه يرتاد السوق وهو يمتلك معارف ومهارات واستعدادات نفسية وذهنية لعمل "فني" سواء أكان عملاً حراً او في أحد المؤسسات الحكومية.

- يعيش ويعايش طالب التعليم الفني بيئة تعلم تعاني الحياة الطلابية فيها من مشكلات "شبابية" تتمثل في:

١. الشعور بالإحباط والإحساس بمركبات نقص، حيث يشعر أن المجتمع ينظر إلى طالب التعليم الفني نظرة "دونية" باعتباره أقل من نظيره في التعليم الثانوي العام وأنه لا يتعلم تعليماً راقياً وأنه ليس أكثر من "صبي" أو "بلية" أو حتى "أسطى" من صبيان الورش أو من مقدمي خدمات هامشية في مكاتب مصرفية أو مراكز زراعية ... أو عاطل ضل الطريق.

٢. هذا بالإضافة إلى التخوف من شبح البطالة والبقاء حبيس المنزل أو التسكع في الشوارع عرضة لأن تلتقطه عصابات أو جماعات شريرة تقوده إلى جرائم عدوانية أو أخلاقية أو انحرافات سلوكية ... يصاحب ذلك التواجد الشوارع وعلى المقاهي وأحداث التحرش بفتيات وفتيان.

٣. التدخين والتدخين على طريق الإدمان، يحدث ذلك سراً أو علانية والذي قد يصاحبه تعاطياً لمواد مخدرة ... بل أن بعض الطلاب يشاركون خفية في توزيع مواد مخدرة تحت ضغط الفقر والحاجة المادية وأحياناً والتهديد والبيئة التي يعيشون فيها ...

الظاهرة اللافتة للنظر هو انتشار تدخين السيجارة والشيشة عن بعض الفتيات، وان كان ذلك ليس قاصراً على فتيات التعليم الفني.

٤. التطرف والخلل القيمي: هذه ظاهرة عامة في الشارع التعليمي بمراحله المتوسطة والجامعية.. ولكنها تزداد عند من يعانون الإحباط ... يعود ذلك إلى مناهج خفية بعضها تسلل في كتب مدرسية وبعضها يقال أنه يأتي من خلال بعض المعلمين ومن جلسات خارجية يتم فيها "غسيل مخ" بعض الشباب المشتعل حماساً والمحبط اجتماعيا وتمثل الخلل القيمي في أشد حالاته على اختلاف المعارك وممارسة العنف والاعتداءات غير المبررة والحض على الكراهية وعدم تقبل الآخر ورفض الالتزام بالشرعية والقانون والابتعاد عن صحيح الدين ... ظاهرة العنف وحل المنازعات بطرق عدوانية لم تقف عند حد الطلاب وبعضهم البعض بل طالت منازعات عنيفة بين طلاب ومعلمين وإداريين وأولياء أمور ... وقد وصل الأمر في بعض الأحيان إلى دخول أسلحة بيضاء إلى بعض المدارس، مما أفتقد غالبية الطلاب الإحساس بالأمن والأمان والشعور بأنهم في مؤسسة تربوية.

أسلوب القبول في مؤسسات التعليم الثانوي الفني:

يعتمد أسلوب القبول في التعليم الثانوي الفني على تقييم الطالب من خلال درجاته الحاصل عليها في امتحان نهاية المرحلة الإعدادية (وهو في سن ١٥ سنة فقط) وتحدد على أساسه كل مديرية تعليمية (مستندة على واقع احتياجاتها) من طلاب التعليم العام الحد الأدنى للمجموع الذى يسمح بقبوله في الالتحاق بالمرحلة الثانوية الفنية وحتى الآن يراعى في القبول أن يكون المقبولين من ذات المحافظة بل ويكون مجموع درجاته في المرحلة الاعدادية هو الاساس في التنسيق بين التخصصات المختلفة حيث أن التخصصات تبدأ من الصف الأول وبذلك يكون الطالب ليس لديه أي حرية في اختيار التخصص الذى يستهويه ويناسب ميوله وقدراته ولكون النسبة الكبيرة من الحاصلين على الدرجات المنخفضة من ذوى القدرات المالية المحدودة في المجتمع، فقد أصبح

التعليم الفني هو الملجأ لطائفه معينه من المجتمع بغض النظر عن كون هذه الطائفة تشمل عقول مميزه لم تتح لها الفرصة لإظهار موهبتها وقدراتها ولذلك أصبحت نظرة المجتمع الى هذا الصنف من التعليم نظرة متدنية.

مقترح تطوير نظام القبول بالتعليم الفني:

- يجب أن يعاد النظر في سياسات القبول بالتعليم الفني بما يحقق التوازن في هذه السياسة بين الإتاحة والجودة بحيث يكون الالتحاق وأسلوب التنسيق والقبول وفق أسس وقواعد تحقق الجودة في مدخلاته من القوى البشرية ضمانا لنجاح عملية التطوير في التعليم الفني ومتطلبات التنمية الحالية والمستقبلية.
- عقد اختبار قدرات يعده الخبراء المتخصصون (اختبارات اون لاين) لقياس مدى تأهل الطالب الحاصل على شهادة الإعدادية للالتحاق بالتعليم الفني.
- تفعيل نظم التوجيه المهني والإرشاد التعليمي والاختيار المناسب للمتقدمين للتعليم الفني، ولضمان مناسبة الطلاب وفق استعداداتهم وقدراتهم الذهنية والجسمانية والنفسية ورغباتهم.
- تشكيل لجان مهنية من خبراء وفنيين متخصصين لإجراء مقابلة شخصية لمن تم اجتيازهم لاختبار القدرات وتحديد الدلائل والمؤشرات التي تثبت صلاحية القبول بالشعبة والتخصص مع وضع نظم وقواعد ومعايير لضمان سلامة الاختيار تحقيقاً لتكافؤ الفرص (المجموع الاعتباري).
- يتم توجيه الطلاب الذين لم يتم استيعابهم للقبول بمدارس التعليم الفني لمراكز التدريب المهني المعتمدة ضمن خطة التنسيق بالتعليم الفني – والتي يتحقق بها المواصفات القياسية الفنية والوظيفية ويحصل الدارس في نهاية دراسته بها على شهادة تعادل المستوى الأول للمهارات طبقاً لمعدل قياس مستويات المهارة الفردية.

التوصيــات:

إن خريج التعليم الفني لن يكون مهيأ لأداء حرفة معينة بالمهارة المطلوبة فور تخرجه ولا يمكن أن يتحقق ذلك في ظل التغير الدائم للإستراتيجية والسياسة التي يبنى عليها أي تطوير، لذلك فإن هذه الدراسة التحليلية لن توصى بإستراتيجيه محدده ولكن يمكن التوصية بالتالي حتى يتم بمقتضاها وضع سياسات تعليميه صادقه.

١. تغيير قانون التعليم وتحديد تعريف الخريج وفيما يخص التعليم الفني فإنه يوصى باقتصاره على نظام الثلاث سنوات فقط.

٢. إعادة النظر بـ سياسات القبول بالتعليم الفني وتعديلها بما يحقق التوافق بين الإتاحة والجودة وذلك عن طريق إعداد اختبارات ومقاييس قدرات وميول وتوظيفها – بطرق إرشادية – في قبول الطلاب بنوعيات وتخصصات التعليم الفني (الصناعي – الزراعي – التجاري – الفندقي).

٣. أن يتولى التدريب المهني المحقق لمستويات المهارة جهة خارج وزارة التربية والتعليم. وعلى الوزارة أن تنسق مع هذه الجهة لحصول الطالب على مستوى يؤهله لمستويات المهارة قبل منحه درجة الدبلوم.

٤. أهمية تولي إدارات التعليم الفني متابعة الخريجين وبناء حوار دائم معهم ومع مستخدمين للوقوف على ما يمكن تطويره بالبرامج والمناهج والتدريبات العملية والميدانية والمعملية لمواجهة احتياجات الدارسين الفنية والعملية والتنظيمية والإدارية والسلوكية من واقع العمل وظروفه.

الخاتمة:

في النهاية المطلوب من الجميع زرع الأمل وتقديم أمثلة ايجابية لفرص واعدة لطلاب التعليم الفني، وتشجيع ودعم مشاركتهم في أنشطة ثقافية وترويحية ... وعقد لقاءات سنوية في نهاية الأعوام الدراسية بين طلاب التعليم الفني وأصحاب أعمال ومشروعات تبحث عن عمالة فنية.